مصدر الصورة: مايك مينا ل IRC

توصيات
للمؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال

يوليو 2024

مصدر الصورة: ديريك تارموا ل IRC

في أول مؤتمر وزاري عالمي على الإطلاق بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ستتاح للحكومات من جميع أنحاء العالم فرصة غير مسبوقة لتقديم التزامات تدفع التقدم نحو إنهاء العنف ضد الأطفال. سيجتمع قادة العالم "للمساعدة في تأمين تغيير تدريجي في دعم حلول الوقاية التي أثبتت جدواها وإعادة ضبط الطموحات الجماعية لتحقيق هدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لكل طفل ليعيش في مأمن من العنف".

1 من كل 6 أطفال ، سيقضي جزء على الأقل من طفولتهم في الصراع. ويواجه هؤلاء الأطفال، وملايين غيرهم ممن فروا من النزاع أو يعيشون في أزمات إنسانية أخرى، العنف في منازلهم والمدارس وأماكن اللجوء والتنقل ومجتمعاتهم وعبر الإنترنت.

ويجب أن يتضمن هذا الاجتماع الوزاري إجراءات لجميع الأطفال، بما في ذلك التزامات صريحة تجاه الأطفال الذين يواجهون أعباء إضافية من الصراع والأزمات.

ويجب أن تكون التزامات الاجتماع الوزاري هذه ، في شكل تعهدات ملموسة وقابلة للقياس الكمي ،وأن تدعم **الأطفال** مباشرة، **وأن تشمل أولئك الذين يهتمون بالأطفال**، وأن تكفل تهيئة **بيئات آمنة يمكن للأطفال أن يزدهروا** فيها.

إن تحقيق الهدف 16.2 من أهداف التنمية المستدامة، المكرس لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، أمر بالغ الأهمية ليس فقط لرفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم ولكن أيضا لنجاح أهداف التنمية المستدامة الأخرى المترابطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف 10 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

بدون تضمين الالتزامات تجاه هؤلاء الأطفال ومقدمي الرعاية لهم بشكل هادف ، لا يمكن تحقيق الرؤية الأوسع لأهداف التنمية المستدامة لخلق عالم أكثر استدامة وسلاما وازدهارا للجميع.

خلفية

يمكنك الحكم على المجتمع من خلال الطريقة التي يعامل بها أطفاله".

- نيلسون مانديلا

الطفولة هي الأساس مدى الحياة لكل شخص يعيش حتى سن الرشد. ولكن ليست كل طفولة آمنة ومستقرة. بالنسبة لما يقدر ب 1 من كل 2 أطفال ، ستتميز الطفولة وتشوبها العنف. سواء في المنزل أو في المدرسة ، على يد مقدم رعاية موثوق به أو شخص غريب ، فإن العنف في مرحلة الطفولة له آثار فورية وطويلة الأجل وبين الأجيال على الأفراد والمجتمعات ككل. والأماكن التي ينبغي أن يكون فيها الأطفال أكثر أمنا وسلامة - منازلهم ومدارسهم - غالبا ما تكون الأماكن التي يرون فيها العنف أو يتعرضون له بأنفسهم؛ 3 من كل 4 أطفال يتعرضون للعنف على يد شخص يعرفونه. إن أشكال العنف ضد الأطفال معروفة جيدا - الاعتداء الجنسي، والعقاب البدني، والإيذاء العاطفي، والإهمال، والاستغلال الذي قد يشمل الاتجار بالأطفال، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، وغير ذلك من أشكال العمل الاستغلالي الذي يفيد البالغين على حساب حياة الأطفال. مع التقدم التكنولوجي ، أصبح العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت أيضا مصدر قلق كبير لرفاهية الأطفال وسلامتهم.

في الأزمات الإنسانية، بما في ذلك تلك الناجمة عن أزمة المناخ، تتضخم التحديات ونقاط الضعف لدرجة أن الحق في الحياة ذاته على المحك. وفي هذه السياقات، تتعرض سبل العيش للتهديد، ويزداد انعدام الأمن الغذائي، ويكون الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودا، ويفر الناس بحثا عن الأمان، وتتعرض الخدمات الحكومية لضغوط. وتعرض هذه الظروف الأطفال للمشاهدة والتعرض المباشر لأشكال مختلفة من سوء المعاملة؛ إنهم معرضون لخطر المعاملة القاسية والاستغلال ويتعرضون للموت والإصابات والمرض ، مما يؤدي إلى ضائقة نفسية وقلق واكتئاب وخطر صدمة مدى الحياة. يمكن أن تؤدي أوجه الضعف المتقاطعة المرتبطة بالعمر والجنس والإعاقة، من بين عوامل أخرى، إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال الذين يعيشون في الأزمات الإنسانية. أن الأطفال يمثلون 41٪ من جميع النازحين قسرا على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 30٪ من سكان العالم ، يتحملون وطأة كبيرة من تأثير الأزمة.

وفي الوقت نفسه، يتأثر مقدمو الرعاية للأطفال أيضا تأثرا عميقا بالنزاعات والأزمات. ويحتاج مقدمو الرعاية هؤلاء، بمن فيهم الآباء والأجداد والأشقاء الأكبر سنا - وغالبيتهم من النساء والفتيات - إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الخاصة وضمان قدرتهم على توفير بيئات آمنة للأطفال. على الرغم من ذلك ، غالبا ما تفتقر الحلول الموجهة نحو العائلات إلى الدعم الشامل لنقاط ضعفها المحددة ، مما يحد من قدرات مقدمي الرعاية على تزويد الأطفال برعاية التنشئة التي يحتاجون إليها للنمو.

ان وضع أساس آمن وخال من العنف للأطفال مهم للتطور والازدهار وتحقيق إمكاناتهم الكاملة ؛ كما أنه يساعد على ضمان عدم لجوئهم إلى العنف بأنفسهم كبالغين. والطفولة الآمنة هي أيضا شرط أساسي لبناء مجتمعات أقوى بشكل عام. إن تكاليف عدم منع العنف باهظة. من الناحية الاقتصادية ، يمكن أن يصل العبء الاقتصادي للعنف ضد الأطفال على المجتمع إلى 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الاستثمارات في منع العنف ضد الأطفال تظهر عائدا مرتفعا على الاستثمار، فإن البلدان التي لديها خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد الأطفال وواحد فقط من كل أربعة بلدان تمول هذه الخطط بالكامل. وفي السياقات الإنسانية على وجه التحديد، ما فتئت فجوة تمويل حماية الطفل في السياقات الإنسانية آخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة؛ في منتصف عام 2024 ، تبلغ فجوة التمويل ، وفقا لخدمة التتبع المالي ، 78.8٪.

ولدعم الأطفال ومقدمي الرعاية، **يجب على الدول التوقيع على الصكوك الدولية لحقوق الطفل ذات الصلة والتصديق عليها وزيادة إضفاء الطابع المحلي عليها، وإقرار المبادئ ذات الصلة لضمان حماية الأطفال من العنف في جميع البيئات، بما في ذلك أثناء الأزمات الإنسانية. ويجب عليها أيضا أن تبني نظما ملائمة للرعاية الاجتماعية ونظم العدالة وأن تنشئ نظما للمساءلة عن سلامة الأطفال ورفاههم. يجب أن يكون القيام بذلك في جميع الأماكن - قبل الأزمات وأثناءها وبعدها - أولوية للمؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال.**

التوصيات

ولتقديم التزامات من شأنها أن تحدث تغييرا مستداما ومحفزا في إنهاء العنف ضد الأطفال، توصي لجنة الإنقاذ الدولية بأن تبني الدول تعهداتها ضمن المبادئ التالية:

أ. **إدراج الأطفال ومقدمي الرعاية الذين يعيشون في حالة نزوح -** بما في ذلك كلاجئين أو طالبي اللجوء - صراحة ضمن الالتزامات / التعهدات. وينبغي أن يشمل ذلك الالتزامات/التعهدات تجاه كل من السياسة الداخلية والخارجية والمعونة وينبغي أن تهدف إلى ضمان حصول جميع الأطفال على قدم المساواة على الخدمات الأساسية وخدمات الحماية.

ب. **إشراك جميع الوزارات الأساسية التي تضمن سلامة الأطفال** (مثل الحماية والتعليم والصحة وما إلى ذلك) في مناقشات التعهد والالتزام بضمان أن يستمر هذا التعاون بعد عمر المجلس الوزاري.

ت. مراجعة **وتوطين التوصيات أدناه** بمدخلات **ومساعدة من منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية،** بما في ذلك تلك التي لديها خبرة في الاستجابة الإنسانية، لضمان الخصوصية وقابلية التطبيق على سياقات مختلفة.

بالإضافة إلى استخدام المبادئ المذكورة أعلاه، **تدعو لجنة الإنقاذ الدولية الدول إلى تقديم تعهدات عبر 4 مجالات رئيسية:**

1. ضمان الإدماج التام للأطفال اللاجئين والنازحين في النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز الخدمات الاجتماعية

قد ينتهي الأمر بالأطفال اللاجئين والنازحين، ولا سيما أولئك الذين نزحوا في سن أصغر أو ولدوا في حالة نزوح، إلى عيش طفولتهم بأكملها في نزوح، مما يؤثر بعمق على مستقبلهم بأكمله. وينطبق هذا اليوم على ما يقدر بنحو 47.2 مليون طفل يعيشون في حالة نزوح، بما في ذلك 28.6 مليون نازح داخل بلدانهم. ومن المرجح أن يتعرض هؤلاء الأطفال للنزوح عدة مرات وقد يطلبون الأمان واللجوء دون وضع قانوني محدد أو وثائق قانونية بسبب عدم قدرتهم على تسجيل ولاداتهم أو بسبب صعوبة التنقل في أنظمة اللجوء غير الملائمة للأطفال. وفي المواقع التي تستضيف أعدادا مركزة من اللاجئين أو المشردين داخليا، غالبا ما تكون الخدمات الوطنية والمحلية مستنزفة، مع وجود صعوبات في تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان، مما يترك هؤلاء الأطفال غير قادرين على التمتع بحقوقهم.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية تجاه الأطفال الذين يعيشون في نطاق ولايتها، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

تدعو الدول إلى الالتزام بإدراج **الأطفال اللاجئين والمشردين في أنظمة الرعاية الاجتماعية وحماية الطفل الوطنية ودون الوطنية من خلال:**

- ضمان - وزيادة - **تخصيص موارد كافية** لهذه النظم لضمان حقوق الأطفال في البقاء والنماء والحماية والمشاركة، مع التركيز بشكل خاص على حمايتهم من أي إساءة أو عنف محتملين.
- الالتزام بتوفير الموارد الكافية والمستدامة للسياسات والنظم والبرامج اللازمة لتحديد ورعاية وإحالة ودعم مقدمي الرعاية والأطفال المعرضين للخطر أو الذين عانوا من العنف ضد الأطفال على المستويين الوطني ودون الوطني ؛ وينبغي أن يشمل ذلك الجمع المنتظم للبيانات والأدلة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال (مثلا من خلال المسوحات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بالتركيز على ظروف الطوارىء) للسماح بصنع السياسات القائمة على الأدلة وتصميم البرامج وتنفيذها.
- النظر بشكل كلي في خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية (مثل خدمات الحماية الاجتماعية والصحة وأنظمة العدالة الصديقة للأطفال) التي ينبغي أن **تلبي احتياجات الأطفال النازحين** كجزء من النظم الوطنية.
- ضمان أن خطط التنمية الوطنية وخطط التأهب وتمويل الطوارئ، التي تسمح باستمرارية الخدمات و / أو توفير بدائل في حالة حدوث أزمة، يجب أن نضمن أنها تجمع بين جميع القطاعات الأساسية وتبني على الالتزامات / التعهدات الوزارية والدروس المستفادة.
- الاعتراف بالطبيعة **الحمائية للتعليم** وضمان أن تشمل أنظمة التعليم الأطفال النازحين واللاجئين بشكل آمن ومنصف.
- دمج الأطفال اللاجئين في المجتمعات وإنهاء سياسات المخيمات.

مصدر الصورة: خولة جميل لهيئة الإنقاذ الدولية

2. دعم الوالدين ومقدمي الرعاية

ترتبط حياة الأطفال ارتباطا وثيقا بحياة وقرارات وسلوكيات أولئك الذين يهتمون بهم. في الواقع ، فإن عامل الحماية الأساسي في جميع السياقات هو تقديم الرعاية الذي يدعم بشكل إيجابي نمو الأطفال وتطورهم وسلامتهم ورفاههم وفي الأزمات الإنسانية، المعروفة بزيادة عوامل الخطر القائمة على الأطفال وتفاقمها، يعاني مقدمو الرعاية أنفسهم من الصدمات، مما يؤدي إلى تآكل عامل وقائي مهم يمكن أن يمنع أو يخفف من الضرر الذي يلحق بالأطفال. ومع ذلك ، مع الدعم المناسب لضمان سلامة الأطفال في رعايتهم ، يمكن لمقدمي الرعاية توفير خط الدفاع الأول. وهذا يجعل الأسرة مدخلا مهما بشكل خاص لتعطيل العنف ، في كل من المجالين المادي والرقمي. وفيما يتعلق بكل من التوسط في المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود، فإن الدور المركزي للآباء ومقدمي الرعاية واضح: **دعم مقدمي الرعاية أثناء الأزمات الإنسانية يعني حماية الأطفال من الأذى.**

وندعو الدول إلى الالتزام **بدعم الوالدين ومقدمي الرعاية من خلال**:

- دعم خدمات حماية الطفل التي تعترف بمسؤوليات مقدمي الرعاية من خلال **زيادة مخصصات الموارد لتدخلات تقديم الرعاية الجيدة** التي تعمل على ضمان نتائج حماية الطفل.
- تعزيز تدريب الأخصائيين الاجتماعيين لمعالجة الأبعاد الفردية النوعية لاحتياجات ومسؤوليات مقدمي الرعاية (ذكور وإناث).
- الالتزام بمناصرة قضية تقديم الرعاية للأطفال في الأوضاع الإنسانية وزيادة الوعي العام والشرعية لحماية الطفل ورفاه الطفل ومقدمي الرعاية.
- الاستثمار في **التدخلات القائمة على الأدلة القابلة للتطوير** لتعزيز حماية الطفل من خلال دعم مقدمي الرعاية.
- **مراجعة القوانين والسياسات والنظم الوطنية لتعزيز بيئات تقديم الرعاية** التي تلبي بشكل كلي الاحتياجات الفريدة لكل من الأطفال ومقدمي الرعاية في الأزمات الإنسانية.

3. خلق بيئات مدرسية آمنة ومواتية

يمكن للتعليم أن يلعب دورا وقائيا قويا، ولكن في كثير من الأحيان، لا يستطيع الأطفال الحصول على التعليم في الأزمات - أو يتعرضون لخطر العنف إذا استطاعوا. يتعرض ما يقدر بنحو 246 مليون طفل للعنف المدرسي كل عام، وتتأثر الفتيات والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي بشكل غير متناسب. في مناطق النزاع والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية أو الأحداث المناخية، غالبا ما تصبح المدارس أهدافا حيث تم الإبلاغ عن آلاف الهجمات في السنوات الأخيرة والتي تؤدي إلى صدمات جسدية ونفسية للأطفال. كما أن انهيار الهياكل الاجتماعية والتشريد يعرضان الأطفال للإيذاء والاستغلال. إن ضمان بيئات تعليمية آمنة أمر بالغ الأهمية لحماية **الأطفال ورفاههم وتعلمهم**، ويتطلب جهودا دولية منسقة.

ندعو الدول إلى الالتزام بتهيئة **بيئات مدرسية آمنة** من خلال:

- **تسريع تحقيق الرؤية الموضحة في إعلان المدرسة الآمنة (وعند الضرورة تأييد الإعلان) وتنفيذ إرشادات إعلان المدرسة الآمنة**. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر:
  - تطوير نظام لمنع العنف المدرسي من خلال ضمانات أقوى والإنذار المبكر وتخطيط السلامة.
  - وضع خطط استجابة للعنف تستند إلى بيانات كمية ونوعية، وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر عرضة للخطر، والسماح للأطفال بمواصلة التعلم حتى عند حدوث أزمة.
  - الاستثمار في التكتيكات لضمان التعلم الآمن دون انقطاع ، والتي يمكن أن تشمل حلول تعليمية بديلة ومبتكرة وسريعة ومرنة لاستمرارية التعليم ، فضلا عن الإجراءات الاستباقية.
- **تعزيز التطوير المهني المستمر** حتى يتمكن موظفو المدرسة من خلق بيئات تعليمية واقية **يكون فيها جميع الطلاب آمنين وقادرين على التعلم.**
- **ضمان الدعم النفسي والاجتماعي الموجه** للأطفال ومعلميهم ومقدمي الرعاية لهم لضمان بيئات تعليمية آمنة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عندما تواجه المدارس الهجمات.

4. مكافحة تجنيد/استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة واحتجاز الأطفال

تسلط تقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الضوء باستمرار على تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة كواحدة من أكثر حالتين تم الإبلاغ عنهما والتحقق منهما بإعتبارها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. بين عامي 2005 و 2022، تم التحقق من تجنيد أكثر من 105,000 طفل واستخدامهم من قبل أطراف النزاع، على الرغم من أنه يعتقد أن العدد الفعلي للحالات أعلى من ذلك بكثير. تستغل القوات والجماعات المسلحة الأطفال وتعرضهم للعنف والإكراه والتلقين العقائدي. وعند إطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة، يتعرض هؤلاء الأطفال، الذين تم تجنيد العديد منهم وأعمارهم لا تتجاوز 8 سنوات، يتعرضون لخطر الاحتجاز، وغالبا في ظل ظروف قاسية ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. إن وصمة العار التي يواجهونها من المجتمع، فضلا عن الافتقار إلى دعم إعادة الإدماج لإعادة بناء حياتهم بعد إطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة، يضاعف من صدماتهم ويعطل نموهم.

تعرض الأسر التي تواجه الفقر المدقع وفقدان سبل العيش ' تعرض الأطفال لخطر الاتجار بالعمالة والأعمال الخطرة، لا سيما في الأزمات الإنسانية؛ وهو أيضا عامل دفع لتجنيد الأطفال من قبل القوات أو الجماعات المسلحة. إن الحجم الحقيقي لقضية تجنيد الأطفال والاتجار بالأطفال الذي يؤدي إلى الاحتجاز وتأثير الشدائد على الأطفال غير معروف بسبب محدودية دراسات العنف ضد الأطفال القائمة على السكان وبيانات الرصد المنهجية لإبلاغ حلول السياسات للأطفال. وهذا الافتقار إلى السياسة هو عنصر آخر يوقع الأطفال والكبار في فخ دورات من المشقة والعنف.

ندعو الدول إلى الالتزام بمكافحة تجنيد الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من خلال:

- **إقرار تنفيذ مبادئ باريس وتوفير الموارد له**، بما في ذلك عن طريق:
  - وضع نظم قوية لوقف تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة؛
  - مراجعة وتنقيح السياسات التي تضمن آليات الرصد والاستجابة الوطنية ودون الوطنية، وآليات المساءلة، ونظم الحماية المجتمعية (بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة؛
  - مراجعة أنظمة العدالة للاعتراف بالأطفال كأصحاب حقوق، ومعاملة الأطفال كأطفال أولا، مع مراعاة مصالحهم الفضلى في أي قرار يؤثر على حياتهم. وتمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن يكون الاحتجاز هو الملاذ الأخير.
- الاعتراف بالحاجة إلى تدخلات ذات صلة بالنوع الاجتماعي تلبي الاحتياجات المحددة للفتيات المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة.
- توثيق وتنفيذ الخدمات التي تدعم الأطفال المشوهين والمصابين نتيجة للنزاعات المسلحة
- **توقيع وتنفيذ التدابير الواردة في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال**، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الأوطان.
- إعادة النظر في التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين والتراجع عن التحفظات التي تتعارض مع التحصيل الكامل للحقوق أو تحد من الوصول إليها.

اتصل بنا

حماية الطفل:
إيفون أجينجو، رئيسة الممارسات العالمية – Yvonne.Agengo@rescue.org
هيلينا مينشو ، القائدة العالمية ، سياسة الحماية والمناصرة - Helena.Minchew@rescue.org

تعليم:
كاثرين ديفيس، مستشارة فنية أولى – Katherine.Davis@rescue.org
جينيفيف كيبي، كبيرة مستشاري السياسات – Genevieve.Kebe@rescue.org

تساعد لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) الأشخاص الذين دمرت حياتهم بسبب النزاعات والكوارث على البقاء والتعافي وإعادة البناء.
تأسست في عام 1933 بدعوة من ألبرت أينشتاين ، ونحن نعمل الآن في أكثر من 40 دولة متأثرة بالأزمات وكذلك المجتمعات في جميع أنحاء أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكتين.

وتظل البراعة والثبات والتفاؤل في صميم هويتنا. نحن نحقق تأثيرا دائما من خلال توفير الرعاية الصحية ، ومساعدة الأطفال على التعلم ، وتمكين الأفراد والمجتمعات من الاعتماد على الذات ، مع التركيز دائما على الاحتياجات الفريدة للنساء والفتيات.

Rescue.org

© لجنة الإنقاذ الدولية